

# المجال الجغرافي بين العلوم الإنسانية والاجتماعية : مستجدات العولمة

مصطفى النشوي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

بنمسيك

**منذ** الانطلاقة يجب الاقتناع والإقناع بأن المجال ليس حكرا على الجغرافية والجغرافيين. لقد تعاملت معه واستعملته علوم أخرى بما فيها العلوم الحقة والإنسانية، ومازالت بعض من هذه العلوم تعتمد باختلاف حسب طبيعة التخصص العلمي ووسائله وأدواته وأهدافه...

حقا أن الجغرافية طاوعت المجال، كما أن المجال هذب الجغرافية.

في البدء والنشأة كان المجال الطبيعي، ولتوطينه وتحديد معالمه ظهر وتطور علم الجغرافية الطبيعية بمختلف أقسامه وفروعه. فأصبح المجال الطبيعي والجغرافية شيئا واحدا، بل عضويا.

هذا الربط والترابط ولد لدى الجغرافية الطبيعية ذلك المنظور الاحتكاري، مفاده أن الجغرافية وحدها التي لها الحق في التعامل مع المجال الطبيعي. لكن تطور الجغرافية ذاتها وتعدد تخصصاتها ومعها بقية العلوم الأخرى، قلصت كثيرا من تلك النظرة الاحتكارية.

لم تعد الجغرافية الوحيدة المعنية بالمجال، بل أصبحت تتقاسمه مع علوم أخرى، مما جعل الجغرافية تتقرب وتهتم بتطورات العلوم الأخرى القريبة منها، بل وحتى البعيدة، التي تهتم بالمجال هي كذلك.

وحتى تبقى الجغرافية وفية للمجال، جعلت نفسها في قلب اهتمامات العلوم الأخرى، وأعطت لنفسها موقعا مركزيا بين بقية العلوم المهتمة بالمجال (أنظر الأشكال أسفله).

تأكيدا لارتباطها بالمجال وإرضاء وإقناعا للعلوم الأخرى بأولويتها في التعامل مع المجال، اعتبرت الجغرافية نفسها علم التوزيع المجالي للظواهر الجغرافية، بما فيها الظواهر الطبيعية والبشرية والاقتصادية وغيرها.

على اعتبار المجال هو مسرح الأحداث والوقائع التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها؛ فإنه اعتبر نور ونبراس وهداية الجغرافية، وعليه طورت الجغرافية من ذاتيتها، ولم تكف بنعتها بعلم التوزيع المجالي للظواهر الجغرافية، بل أكثر من ذلك بكثير أعطت لنفسها وظيفة علم تآلف كل هذه الظواهر على المجال.

داخل هذا السياق، هناك علوم أرادت انتزاع المجال من الجغرافية وأخرى اكتفت مشاركتها فيه ولو بقوة. الجغرافية كرد وإستراتيجية منها تقربت من تلك العلوم، بل وحاولت هضمها والتفوق عليها، لإبقاء المجال منتسبا إليها أكثر. علما بأن اتجاهها في الجغرافية استدار للمجال وتنصل منه واقترب أكثر من علوم أخرى (الجغرافية الكمية...) بل حتى الخريطة، تلك الوثيقة التي تميز الجغرافية والجغرافيين، لم تعد حكرا عليهما. وأصبحت هي كذلك من إنتاج علوم أخرى، كثيرا ما أصبحت أكثر دقة وتعبيرا من خريطة الجغرافي والجغرافية.

تأكيدا لما سبق نذكر بنماذج من منظور جغرافيين غربيين لجغرافيتهم بين العلوم، من بينهم نموذج هاغت Haggett الذي نظر إلى الجغرافية كملتقى للعلوم المرتبطة بالطبيعة والإنسان والتي صنفها إلى ثلاث فئات :

أ. علوم الأرض.

ب. العلوم الاجتماعية

ج. العلوم الهندسية.

1. الجغرافيا 5. الأيكولوجيا البشرية

2. الجيولوجيا 6. الجيومرفلوجيا
3. الديموغرافية 7. الكارطوغرافيا
4. الطبولوجيا 8. التوطن

Haggett, petr: locational Analysis in human Geography. London. Arlond, 339p, 1965. London.

أما نموذج فنمان، فإنه يظهر الطبيعة المتعددة الاختصاصات للجغرافية ويبرز فكرة أن كلا من التقسيمات الكبرى للجغرافية العامة مرتبطة بتخصص آخر مستقل.

Fenneman Nevin.M the circunferences of geography. Annals of the association of American geographers. Vol IX p 3-11, 1919

أما نموذج داجني دو الدوائر الدائرية معتبرا الجغرافية الجهوية في قلب اهتمامات الجغرافية وهو ما يعطي للجغرافية شبه أصالتها واستقلاليتها واستمراريتها وحسب التخصصات يؤهلها لتكون علم التآلف بينها. (أنظر الشكل)

Dagenais. Pierre: Cinq schémas théoriques de la géographie: cahiers de géographie de Québec vol 17 n 40. 44 PP 193-199 ، 1973

لن نقوم بقراءة النماذج، لأنها واضحة وجد معبرة، ولن نقوم بالتعليق عليها ونقدها لأن موضوعنا ليس ذلك. ولكن ألا يمكن القول بأن هذه النماذج تعبير عن شوفينية واضحة للجغرافية على اعتبار مركزيتها بين العلوم، وأنها عنصر وحدة واتحاد وتلاقي بقية العلوم حولها؟

فكل العلوم تنطلق من الجغرافية وتصب فيها أو تنتهي عندها.

ألا يمكن القول انطلاقا من هذه النماذج أن كانت الجغرافية في قلب كل العلوم، ماذا بقي يميزها، كيف يمكن تعريفها؟ أين اختصاصاتها؟ بل حتى أين هي ماهيتها؟... أنها بهذا خليط من كل العلوم، وعليه، لن تصبح علما مميذا كبقية العلوم الأخرى...

أسئلة كثيرة من هذا القبيل وغيره يمكن طرحها استنادا إلى هذه النماذج، ليبقى في الأخير اعتبار الجغرافية كبقية العلوم الأخرى، لها خصائصها ومميزاتها، تتعامل مع العلوم التي تحتاجها، كما أن بعض العلوم تتعامل مع الجغرافية عند الحاجة والطلب.

كان هذا قبل زمن العولمة الحالية. أما الآن فاعتقد أنه أصبح يطرح على الجغرافية أشياء جديدة بجديّة العولمة ومنظورها وعناصرها ورهاناتها وإستراتيجيتها وفاعليها... أصبحت وظيفة ومآل المجال والجغرافية يطرح بحدة اثر إعلان العولمة عن نهاية التاريخ صراحة وقتل الجغرافية ضمناً.

### I. وظيفة ومآل المجال والجغرافية

سوف نركز بكثير من الاقتضاب على ثلاثة عناصر تمس الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لنرى وظيفة المجال والجغرافية كلاسيكياً ومستجدات العولمة في هذا الإطار، وكيفية تعامل المجال والجغرافية مع هذه الجوانب، العولمة.

#### المجال السياسي والجغرافية

نقصد بالمجال السياسي هنا التراب الوطني المحدد بحدود معترف بها بين الدول والمنظم الدولي.

في هذه الحالة التراب الدولي يحدد مجالياً وجغرافياً، والجغرافية هنا تصبح جد مؤثرة. مبدئياً وجغرافياً، مجال الدول مجال ثابت، رمزي وسيادي ومقدس. لكنه قد يتحرك بالإتساع أو التقلص بفعل المصالح الاقتصادية والتفاعلات الاجتماعية والتطورات السياسية والاعتبارات الجيوبوليتيكية...

الأصل في تكوين الدول ورسم حدودها توفير مجال أمني وأمان للسكان وممتلكاتهم وعلى هذا الاعتبار فهو مجال حمائي ووقائي وصل إلى حد القدسية، وأن من حاول النيل منه والاعتداء عليه كمن حاول النيل من الدولة والاعتداء عليها. فالدولة هي التراب والتراب هو الدولة. فالدولة الترابية وترابية الدولة شيئاً يجب الاعتراف بهما على مستويات الشعوب والدول والمنظم الدولي. بهذا يصبح هذا المجال متجانساً، لا فرق ولا تفاضل فيه بين مختلف مكوناته الطبيعية وغيرها

هذه الرمزية والقدسية أكسبته الشرعية وقوة القانون، لكن تصادم المصالح ودورات التاريخ وتماس الشعوب وحركية الاقتصاد... كلها عوامل تؤثر حسب الظروف على المجال الدولي الذي قد يمتد أو يتقلص وحدوده تتغير. وهكذا فعندما تثبت وتستقر الدول والحدود تنسى الجغرافية وتركن في الأرشيف. لكن عندما يمس المجال الدولي

وحدوده ويراد إعادة تشكيلها حسب المعطيات الجديدة، تحيي الجغرافية من جديد ويستعان بالجغرافيين.

### المجال الاقتصادي والجغرافية.

داخل المجال السياسي الدولي المحدد تشتغل الساكنة بأنشطة اقتصادية مختلفة. إذا كان المجال الدولي يشكل مجالا اقتصاديا واحدا، فإن اختلاف توزيع السكان والموارد والأنشطة يجعل منه مجالا متباينا، تختلف أجزاؤه باختلاف مؤهلاتها ودرجة استغلالها ومستوى تطورها. بهذا يصبح المجال الدولي عبارة عن مواقع وأماكن للإنتاج ومسالك وممرات للمبادلات...

وإذا كان المجال السياسي الدولي كلي فإن المجال الاقتصادي يصبح والحالة هاته جزئيا. والقدسية الترايبية السياسية تتراجع لفائدة المصلحة الاقتصادية التي تجعل منه مجالا ماديا محسوسا. وعليه إذا كان المجال السياسي الدولي ثابت وقار أو يراد له ذلك، فإن المجال الاقتصادي على العكس من ذلك يراد له التحرك والدينامية عن طريق العلاقات والمبادلات التي تتجاوز الحدود السياسية الدولية. وهكذا يصبح المجال الجغرافي السياسي الدولي تفضليا اقتصاديا، مكونا جهات وأقطاب وتيارات ومحاور...

قد يكون المجال السياسي الدولي منغلقا. وهو ما يؤدي إلى الانعزالية عن بقية الكيانات السياسية الدولية القريبة وحتى البعيدة لهذا سياسة الانغلاق لم تعد واردة زمن تطور الإقتصادات والمبادلات، وهو ما يضغط لفتح الحدود وانفتاح المجالات السياسية الدولية على غيرها.

إذا كان الهدف في الأصل من هذا الانفتاح هو التناطح والتبادل والتطور، فإنه بتغليب المصلحة الاقتصادية أو الأطماع السياسية... قد يتحول إلى خلافات وتضارب ومواجهة قد تصل أقصاها بالحرب العسكرية بين الكيانات السياسية الدولية. وهكذا قد يكون الانفتاح وتطور المبادلات يعتمد في حالة التفاهم والسلام أو يتقلب إلى نقمة في حالة سوء التفاهم واللجوء إلى العنف والقوة العسكرية. هنا مرة أخرى إسهامات الجغرافية والجغرافيين قد تكون حاسمة في نشوب المواجهة العسكرية أو استتباب الأمن والإستقرار والتقارب بين الدول.

## المجال الاجتماعي والجغرافية

الجغرافية تنظر إلى المجال كمجال معد ومشكل من طرف المجتمع عن طريق الوسط الطبيعي والإرث التاريخي وأنشطة السكان. وهو وسيلة لإعادة إنتاج روابط الإنتاج الاجتماعية.

داخل المجال السياسي الدولي المحدد سياسيا والمنفتح اقتصاديا، تستقر ساكنة بكثافات مختلفة ارتباطا بالمعطيات الطبيعية والموارد الاقتصادية وغيرها، مشكلة مجتمعا متألفا من مجموعات بشرية وعرقية قد تختلف في كثير من الأشياء لكن الذي يوحدتها هو انتماؤها للدولة المحددة سياسيا. وقد يصل الاختلاف بين هذه المجموعات حدا يؤدي بانسطار الدولة الأصلية وبلقنتها إلى دويلات ناشئة جديدة. كما قد يصل التلاؤم بينها حدا يؤدي إلى انضمام عدة دول مكونة دولة واسعة، غالبا ما يرمز إليها بالإمبراطورية. وهكذا المجال الجغرافي الاجتماعي الدولي يمكن أن يتقلص كثيرا كما يمكن أن يتمدد كثيرا.

وعليه نظريا فالمجال الاجتماعي الدولي هو مجال ذاتي، مفتت، شخصي، مليء بالدولوات والمشاعر والانفعالات والرموز والقيم... إنه مجال مكون من نسيج وتراكبات مجتمعية معقدة متشابكة. لهذا لتجاوز هذه الاختلافات على المجال الجغرافي الدولي أن يكون إطارا للتجاوز والتفاهم والتعايش المجتمعي.

تراكب هذه المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها يفضي إلى سياسة إعداد التراب الوطني التي يمكنها أن تصهر كل هذه المكونات في بوتقة واحدة بالإنسجامية الوظيفية والعملية..

والجغرافية بمنظورها التآلفي تلعب دورا حيويا في إنجاح سياسة الإعداد الترابية أو المجالية الدولية وحتى الدولية.

## II. المجال الجغرافي ومستجدات العولمة

### المجال السياسي الدولي زمن العولمة

زمن العولمة الحالية، تجد الدول نفسها حقيقة أمام أزمة بخصوص سيادتها على ترابها.

فالعولمة تتصور، العالم قرية صغيرة يحكمها نظام دولي تخضع له بقية الدول. ألا يمكن مقارنة هذا بالإمبراطورية الجرمانية المقدسة التي كانت تحكم أوروبا بمباركة وشراكة مع البابا خلال القرنين 16 و 17؟

أليست إمبراطورية العولمة الحالية بمباركة ومشاركة الشركات العابرة للقارات والدول تريد إحكام العالم والقضاء على الجغرافية الدولية؟

لقد واجهت الإمبراطورية الجرمانية المقدسة معارضة خصوصا من طرف فرنسا والبلاد المنخفضة التي أرادت أن تكون مستقلة لها سيادة على ترابها.

انتصار هذا المنطق الأخير السياسي هو الذي خلق ما سمي أنداك بالنموذج الوستفالي (معاهدة وستفاليا 24 أكتوبر 1648) الذي تضمن تشريعا خاصا داخل حدود الدول باعتبار الدولة الفاعل الوحيد الشرعي على المستوى الدولي.

العولمة الجديدة تريد خلق نظام دولي جديد معاكس حيث القانون الدولي أسمى من القوانين الدولية. أنه معاكس للنموذج الوستفالي الذي أعطى الأولوية للقانون الدولي على القانون الدولي...

العولمة ونظامها الدولي الجديد تطلبا جغرافية جديدة وجغرافيين جدد لرسم معالم هذا النموذج ووضع ركائزه وتحديد آفاقه... على اعتبار أن العولمة حاليا تعمل جاهدة وبسراع شديد على إعادة تشكيل ورسم المجال بتكوين شبكات عابرة الدول لرؤوس الأموال والتقنيات الجديدة للاتصال والتواصل التي تتجاوز الإطار المجالي الدولي، تخترق الحدود وتغزو السيادة ترغيبا أو ترهيبا... فمبدأ السوق المفتوح أضعف الحدود وأخترقها وأخضع الدول وجعلها تقبل بالأمر الواقع. أمام هذه الصورة الجديد لإمبراطورية العولمة. بدأت تظهر تجمعات جهوية في مناطق مختلفة كرد على هذه العولمة. وأحسن نموذج هو انتقال السوق الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد الأوربي الذي يجمع حاليا 27 دولة. السيد الإتحاد الأوربي وغيره من التجمعات الجهوية جواب مباشر لرفض العولمة؟

وهو يذكر برفض فرنسا والبلاد المنخفضة لعولمة الإمبراطورية الجرمانية في زمانها أليست التجمعات الجهوية نموذج لجغرافية جديدة في مواجهة جغرافية العولمة؟

ألا يمكن قلب التصور والقول بأن النموذج الوستفالي المرتكز على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واستقلالية الدول في قراراتها، دون وجود نظام دولي

مؤطر ومنظم وفاعل... فدخلت الدول الأوربية تدخل في تنافسية فيما بينها على الموارد والمجالات لدرجة أصبح البحث رمزا وشعارا للأمن والسلطة بين الدول الأوروبية... وهو ما أدى إلى اندحار وإخفاق النموذج الوستفالي في مفهومه لإقامة نظام سلم على المستوى الدولي.

بل العكس هو الذي حدث. قد خلق الدول الأوربية في حروب طاحنة فيما بينها. وبالتالي ألا يمكن القول أن العولمة قلبت هذه الصورة بالاستفادة من النموذج الوستفالي؟ أي عوض البحث عن الأمن والسلم على المستوى الدولي، يجب إيجاداه على المستوى الدولي أولا وأساسا؟ هل البحث عن بديل للعولمة عن طريق تكوين تكتلات جهوية للدول. سيؤدي إلى إخضاع العولمة وإفشالها وانتصار التكتلات الجهوية.

ألا يمكن القول أن انتصار التكتلات الجهوية هي بداية الاستعداد للمواجهات فيما بينها مستقبلا وهي مواجهات يقينا ستكون أشد وأعنف؟ تماما كما وقع بعد معاهدة وستفاليا التي أدت إلى تسابق التطاحن بين الدول الأوربية فيما بينها.

أليس النموذج الوستفالي هو أصل المواجهات العرقية والقبلية والحروب العسكرية والمدنية بأوروبا وخارجها؟

إن المواجهة حاليا بين نموذجين مختلفين من حيث التصور الدولي والدولي: العولمة والتجمعات الجهوية. وبالتالي مواجهة بين جغرافيتين ومجالين. اتجاه يرمي العولمة والآخر يرمي إلى تعددية الأقطاب.

### المجال الاقتصادي الدولي زمن العولمة.

العولمة جعلت الاقتصاد الكوني في تحول دائم، يخضع لنهج إعادة النظر المستمرة في المجالات والمواقع المكتسبة.

تحولات الاقتصاد والتجارة الدوليين وما فرضاه من إعادة انتشار الاقتصاد الصناعي وإعادة توطن باقي قطاعات الأنشطة وثورات التقنيات الجديدة للاتصال والتواصل... كلها شكلت وتعيد تشكيل المجالات المحلية والجهوية والدولية.

الشركات العابرة للقارات من جهتها سلكت وتسلك سياسة الإنضمامات والتحالفات ولم تعد تتصرف بضمير أمام المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يخلفها عنف

تغييراتها المفاجئة عندما تغير استراتيجياتها طبقاً لمبدأ: أكثر بعداً، أكثر سرعة، أكثر قرباً، مما يعني التصرف محلياً والتفكير عالمياً.

فالاقتصاد العالمي ومعها التجارة الدولية يتطوران داخل نظام العولمة ولزيمتها التكنولوجيات الجديدة التي تعيد ترسيم الحدود التي يظهر من الآن فصاعداً أنها أصبحت أقل فأقل طبيعية، وأكثر فأكثر افتراضية، لتسهيل وتسريع الانتقال عبر العام للسلع ورؤوس الأموال والمعلومات والأشخاص...

فالعناصر التقليدية الثلاث للقوة من حجم المجال والأهمية الديموغرافية ووفرة الموارد الأولية لا تكون حالياً كل شيء.

كذلك المنافع الطبيعية من موقع جغرافي ويد عاملة وزبائن لم تعد عناصر حاسمة. من الآن فصاعداً ستدخل محلها عناصر أخرى متداخلة مكونة من الرأسمال والتكنولوجيا والسوق.

هذه العناصر الثلاث تعمل بتداخل مع ثلاث مؤشرات أخرى هي الحجم والكتلة والقدرة.

العناصر الثلاث الأولى والمؤشرات الثلاث الثانية تتداخل مع ثلاث محددات هي الكتلة والصيب والمركز. لنصل إلى أن الكتلة النقدية العالمية ومقدار صيب الدولار ومركز التجمع الرأسمالي كلها توجه الاقتصاد العالمي نحو العولمة أكثر.

لنستنتج أن الشركات العالمية العابرة للدول هي التي تملك حقيقة السلطة حالياً. وعن طريق لوبياتها القوية تؤثر بوزنها على القرارات السياسية العالمية. مما جعل الدول أقزاما أمام ضخامة هذه الشركات. وهذا ما جعل الدول تدخل وتبحث عن تكاليف اقتصادية جهوية NAFTA, U.E; ALENA; APEC; ASEAN; MERCASUR.

وهكذا تكون العولمة قد سارعت التاريخ وقلبت الجغرافية والتقنيات الجديدة للإتصال والتواصل جعلت العالم يعيش وينتقل إلى علاقات مبنية على الولوجيات والمنافذ والشبكات، مما سرع من الانتقال من الجغرافية إلى المجال السيبرني.

وهكذا في اقتصاد الشبكات والولوجيات أجمعت المعرفة أكثر من أي وقت مضى سلطة.

كل هذه الاعتبارات وغيرها جعلت المجال الاقتصادي الدولي تراجع كثيرا أمام تطور المجال الاقتصادي الدولي. فالتقنيات الجديدة للاتصال والتواصل لا تعترف بحدود الدول وسيادتها معها انمحت الدول والجهات والمجالات، والجغرافية لا حول لها ولا قوة أمام قوة اختراق هذه التقنيات الجديدة.

لقد أصبحت المعلومة آنية وبسرعة خارقة اختفى معها التاريخ " الجغرافية " الزمان والمكان، وهو ما غير المفاهيم والمقاربات في ما يخص المسافة والمساحة والزمن، إن نهاية الزمن والمكان الافتراضي فرض إعادة النظر في التنظيم المجالي الدولي والدولي على حد سواء.

فالعولمة هذه أدت إلى تقريب العالم والأمكنة للعالم والمكان لذاته.

#### المجال الاجتماعي الدولتي زمن العولمة .

العولمة تريد وتعمل بعنف ولا تتردد على نشر معالم المجتمع الجديد الذي تصوره: ثقافة واحدة ، تقيم حضارة واحدة على مجال جغرافي دولي واحد، رغم كل التنوعات والاختلافات التي عليها أن تتمحي لتتألم مع المعطى الجديد والاندماج داخله والتعرف بمنطقه.

انتفاء المجالات الاجتماعية المجتمعية المختلفة لإحلال المجال المجتمعي الوحيد الافتراضي هو ما أثار ثورة المحليات التي تعلن رفضها ومقاومتها لهذا الطغيان والمنظور المفروض قسرا.

ألا يدخل تصادم الحضارات الذي تكلم عنه هنتغتون في هذا السياق والذي يتكهن أن تطغى الثورات الحضارية مستقبلا كما أن الإنقسامات ستصبح ثقافية، مما ينتج عنها تصادم الحضارات؟

أليست هذه "النظرية" مبنية على قاعدة الخوف وثقافة العدو؟ أليست النظرية التي واجهتها تركز على ثقافة الطمأنينة والحوار وثقافة التحاور والتصديق؟

هل ستكون هناك حضارة عالمية أو عالم من مختلف الحضارات؟

هل تقليص الزمن والمكان عن طريق التقنيات الجديدة للاتصال والتواصل وتزايد التداخلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... ستؤدي إلى الوعي أكثر بالاختلافات المتواجدة بين الشعوب والتحاور فيما بينها، أم إلى التوحد المفروض قسرا؟

إذا كانت العولمة قد سجلت وفاة التاريخ على لسان فوكوياما. فإننا نريد كذلك خنق الجغرافيا وتجاوزها.

ألم يكن الرد عنيفا بالقول عوض نهاية التاريخ بتسارعه وانمحاء الجغرافية بحتميتها وتصادم الحضارات بتجاوزها وانتصار الليبرالية الجديدة بظهور الكومينوتاريا Communautarisme والاقتصاد الاجتماعي؟

أليس ما نشاهده من تأصيل الاتحاد الأوروبي المتوسع، وانبثاق العالم الآسيوي الشواق، وتململ العالم الإسلامي المنتكس، وإعادة مراجعة أمريكا اللاتينية المنكسرة جواب على هذه العولمة؟.

أليست هذه كلها وغيرها إعادة لإحياء التاريخ وإعادة اعتراف باستمرارية الجغرافية؟

### III. نظرة متقاطعة

#### على المستوى السياسي

إذا كانت العولمة تريد بل تعمل على إخضاع الدول للقوانين الدولية المرتبطة بالهيئات والمنظمات الدولية التي يتحكم فيها المركز، وأن قوانينها تسمو على القوانين الدولية، مما يعني أن المجالات الوطنية تصبح تابعة وخاضعة للمركز المهيمن وبالتالي انتقاء الدولة الوطنية ذات السيادة وقديسية حدودها المعترف بها دوليا، فإن هذا النظام قد خرج من رحمه ظاهرتان متناقضتان: الأولى ظاهرة التكتل الدولي في إطار تجمعات جهوية كبرى (الاتحاد الأوروبي). الثانية، ظاهرة المحليات ومعها بلقنة الدول (يوغسلافيا سابقا).

وعليه إذا كانت العولمة تريد فرض جغرافية العالم، فإن التطورات تتجه إلى تأكيد جغرافية الدول والجهات.

#### على المستوى الاقتصادي

إذا كانت العولمة تريد وتعمل جاهدة على تشجيع الاقتصاد الجديد عبر الشركات العابرة للدول وشبكاتها، بل بمباركتها وضغط لوبياتها... عن طريق فتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة السلع والرأسمال والمعلومات...

العولمة بآلياتها الجديدة تريد تغيير الأماكن بالمرات والسرديد والثيرات عابرة المجالات الدولية، ولا مبالية للحدود الدولية..

لم تعد الجغرافية الاقتصادية مرتبطة بنظرية المواقع وإنما بنظرية المسالك والثيرات والمعابر. مع هذا التغيير أصبح المجال ثانويا والسلعة والسوق بمفهومها الواسع هما الرئيسيان. أمام هذا الوضع الذي يتقوى، ظهرت مجالات اقتصادية بمعناها المجالي المتعارف عليه وذلك على مستويين متناقضين مرة أخرى: ظهور مجالات جهوية اقتصادية متكاملة، غالبا ما تظم مجالات دولية متقدمة أو دول صاعدة، ومجالات اقتصادية محلية أما في حالة تدهور أو تعرف مشاكل دينامية كبرى في البلدان الفقيرة وخصوصا بإفريقيا. والجغرافية الاقتصادية التي بنيت على أساس نظرية المواقع، عليها زمن العولمة أن تركز على نظرية الثيرات العابرة للمجالات.

#### على المستوى الاجتماعي

إن التصادمات المجتمعية التي ظهرت وتطورت زمن العولمة الجديد تطرح أشكال مجتمع جديد، يجب النظر إليه بجغرافية جديدة، نقترح أن تكون جغرافية الديمقراطية فهذه الجغرافية. فهذه الجغرافية تأخذ الفرد كفاعل رئيسي، عوض أن يبقى موردا بشريا كما فعلت به العولمة.

تهدف هذه الجغرافية إلى معرفة تأثير الأمكنة والمواقع وبالتالي المجالات الجغرافية على الشخص وسلوكه المجتمعي ونتائج ذلك داخل مجموع السلوكيات الخاصة الفردانية، كما تعتبر المكان أو المجال الجغرافي للشخص كمجموع العلاقات الواعية أو غير الواعية بين الشخص والوسط الذي يتطور فيه أو يطمح الوصول إليه، تترجم باستراتيجيات و/ أو أفعال و/ أو تصورات.

وعليه يصبح المكان المجالي متعدد القياسات والنطاقات المرجعية والشبكات المجتمعية، وهو ما يحشد في نفس الوقت الاندماج المجالي عن طريق رغبة تغيير المكان المعبر عنها زمن العولمة الحالية بالهجرة الدولية المقتنة والسرية والفكرية وغيرها... والرأسمال الترابي المعبر عنه بالإمكانات المادية لتغيير المكان (الإستثمارات الخارجية) أو الهوية المجتمعية والثقافية والدينية المعبر عنها بتطور الإرهاب الدولي المنظم هو الآخر عبر شبكات ومجالات. أو رغبة اكتشاف ومعرفة مجالات ومجتمعات أجنبية عن طريق السياحة الدولية المنظمة هي كذلك داخل شبكات...

العولمة طورت كثيرا الحركة والتجوال والتنقل وتغيير الأمكنة للأشخاص والأمتعة والمعلومات، والجغرافية التي كثيرا ما ما توصف بالثباتية عليها، ومواكبة هذه الحركة

والتغيرات، هذا يعني الوصول إلى ديمقراطية أكثر للوصول إلى المجالات وحرية الحركة والتنقل، لذلك جغرافية الديمقراطية والمحق يجب أن تعوض جغرافية الإمبريالية والقوة. إن الجغرافية الديمقراطية والحقوقية تعني أن التظاهرات النظرية أو الواقعية ليس لها من قيمة إلا عندما تقدم استعمالا وتطبيقا مباشرا أو غير مباشر للرهانات. فهي لا تتوفر على مفاهيم خاصة بها، ولكنها تستلهمها من علوم محيطة. بهذا يكون للجغرافية مكانتها زمن العولمة، تعيد للمجال قيمته النبيلة وتأخذ موقعها بين العلوم الأخرى، كما تساهم في التطور العام الذي تعرفه البشرية على مختلف الأصعدة والمجالات، إذا كانت العولمة رحلة المخاطر، فإن الجغرافية منه للعوارض.

#### مراجع مختارة

- AURIAC.F et BRUNET.R: Espaces, jeux et enjeux, Fayard, Fondation Diderot. Paris 1986
- BAILLY.A, FERRAS.R. PUMAIN.D: Encyclopédie de géographie, économique, paris 1995
- BRUNE. R: la carte, mode d'emploi, Fayard Redus. Paris 1987
- BERTRAND.C, BERTRAND.G: la géographie et les sciences de la nature, encyclopédie de géographie, economica, paris 1995.
- CASTELLS.M: l'être de l'information, 3Tomes? Fayard, Paris 1999
- DERRUAU.M (dir) composants et concepts de la géographie physique. A. Colin. PARIS 1996
- FUKUYAMA.F: la fin de l'histoire et le dernier homme, Flammarion 452p, paris 1992
- HAGGETT.P: l'analyse spatiale en géographie humaine. A. Colin Paris 1973
- HUNTER.J: the structure of geography, note on an introductory model, the journal of geography cxx (6) pp 332-336, 1971
- FENNEMAN.N: the circumference of geography, Annals of the association of American geographers vol ix, p3.11, 1919
- LEVY. J. LUSSAULT. M, logiques de l'espace. Esprit des lieux, éd Bolin, Paris 2000
- LEVY.J: le tournant géographique, Bolin, Paris 1999.
- PUMAIN.D. SAINT JULIEN.T: l'analyse spatiale. A.Colin, Paris 1997
- SCHEIBLING.J: qu'est-ce que la géographie? Hachette, Paris 1994.
- STASZAK.J.E: les discours du géographe, l'harmattan, Paris 1997.